العدد (1574) السنة السابعة - الاربعاء (5) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

يا قيادة عمليات بغداد..

عبد الزهرة المنشداوي

مما يحسب للحكومة الحالية واجهزتها الامنية انها تمكنت وباقتدار وبحس وطني عال من قبر الفتنة الطائفية ووادها بعد ان استفحلت بفعل فاعل لا صلة له بالعراق والعراقيين وعملت جاهدة على محو اثارها بما تمكن لها من وسائل ونتمنى المزيد من العمل بهذا الاتجاه الوطني الذي اعاد اللحمة العراقية الى ما كانت عليه في السابق وابطال سماع نغمة الطائفية والمذهبية التي لايمكن وصفها الا بانها النغمة النشاز التي عوت بها ذئاب الإرهاب.

من هذه الإجراءات هو إجراء أعادة المهجرين من منازلهم اليها والتي استحلها الغير بصورة لا شرعية ولا قانونية، بينما شرد اصحابها الى مناطق لم تكن بأختيارهم و ذهبوا اليها من اجل الاحتماء من غائلة الارهاب والارهابيين.

لكن القرارات الحازمة التي اصدرتها الدولة بهذا الشأن اعادت الامور الى نصابها وعادت الكثير من العوائل الى المناطق التي ابعدت عنها واستقبلت من معارفها واصحابها الاستقبال الذي اثبت ان اهل العراق لا فرق بينهم.اخوة في السراء وفي الضراء كانوا رغم انف المغرضين.

نعم عملت قواتنا بكل جهدها على تطبيق القرارات الحكومية، واسكنت العوائل المهجرة في المناطق التي شردت منهاولم تجد اية معوقات او صعوبات في التطبيق ولكن هناك مسألة يجب الانتباه اليها وهي انه لايوجد مجتمع من المجتمعات لا تجد فيه من يحاول التصيد في الماء العكر واستغلال الظروف لمصالح شخصية فيلبسها لباسا آخر يوحي بشرعيتها وان لم تكن غير شرعية تلعب فيها الشطارة والاحتيال والكذب دورا يخدع الأخر.

العديد من المواطنين وجدوا انفسهم تحت طائلة المحاسبة والاتهام بدعوى استغلالهم منازل الغير عنوة في حين انهم من المؤجرين لهذه المنازل بصورة شرعية وقانونية ويدفعون بدلات الايجار لكن اصحاب العقارات استغلوا حملة اخلاء منازل المهجرين من مغتصبيها ليدعوا زورا بأنهم من شريحة المهجرين ورفعوا كتب التظلم والشكاوى الى قيادة عمليات بغداد التي صدقت دعاواهم الكيدية ولقد وصلت الامور في هذا الجانب الى حد لايمكن السكوت عنه بعد ان احتال البعض وادعى بأن منزله مشغول من مغتصب في حين الحقائق تقول بأنه قد قام بتأجيره للشاغل امام شهود احياء يمكن الاستعانة بشهادتهم لاحقاق الحق .المواطن المستأجر بالصورة الشرعية والقانونية صار يفجأ بالدبابات وهي تحاصره داعيته الى اخلاء المنزل، وتركه خلال ساعات قلائل لان صاحب الملك قد استطاع استدراجها بالاعيب ودعاوى زائفة.

نحن كما ذكرنا نشد على ايدي عناصر عمليات بغداد ونفتخر بشجاعتهم واسترداد الحقوق من مغتصبيها، لكنا بالمقابل نطالبهم ايضا بالتمحيص والتدقيق قبل تطبيق القانون، فيا قيادة قوات بغداد الشجاعة لا تدعوا شائبة من الشوائب تسيء الى هذه الجهود الرائعة التي قمتم بها ضباطا وافراد شرطة.

قضية ومسؤول

مدير الهيئة العامة للضرائب:

هناك من يستغل غياب مالك العقار

باتت عملية استيفاء الضرائب آلية محورية من آليات اكمال الدورة الاقتصادية في كل اقتصادات دول العالم، وعملية تنظيمها بصيغ قانونية تتواءم واشتراطات كل مرحلة من مراحل سير العملية الاقتصادية، واجب وطني يقع على عاتق المسؤول والمواطن على حد سواء.

كاظم علي عبد الله

بغداد / المدى

المدى التقت مدير الهيئة العامة للضرائب كاظم علي عبد الله واستطلعت رأيه بشأن التقرير المنشور على هذه الصفحة من عدد المدى (١٥٦١) الصادر في٢٠٠٩/٧/٢١ تحت عنوان (الرشاوى في الهيئة العامة للضرائب) بقلم (مراجع).

وأجرت حوارا بناء أوضح فيه الإجراءات القانونية التي تقوم بها الهيئة لاستحصال الضريبة التي تعد رافدا مهما من روافد الموازنة العامة، وما تتعرض له الدائرة من حالات تزوير وتلاعب بالمستندات الغرض منها الاحتيال على القانون ومن ثم التهرب الضريبي، هذه القضية سبق وان نوه عنها مواطنون من خلال رسائل شكاوى نشرت من على هذه الصفحة ايضا لذلك ارتأينا ان نلتقي مدير الهيئة مباشرة لنسأله عن الاجراءات التي تتخذها إدارة الهيئة للحد من تدخل الوسطاء او ما يطلق عليهم (الدلالين) فكانت إجابته بالقول: الإجراءات المتخذة للحد من دخول (الدلالين) والوسطاء او الوكلاء من غير المحامين هو للتقليل من حالات التزوير والتلاعب بالأوراق الرسمية خصوصا نقل ملكية العقار، التعليمات تنص على انه لا يحق لأي شخص كان متابعة نقل سند ملكية العقار، الا اذا كان من أقرباء المالك لحد الدرجة الرابعة او محاميا فقط، لهذا فان التعليمات التي أصدرناها هي للحد من الزخم الحاصل على فروع دوائر الضريبة وسد الطريق بوجه المتطفلين الذين يستغلون غياب المالك الأصلي للعقار في حين فهمها البعض على غير ما أريد لها من الوقوف بوجه المستغلين والمتلاعبين الذين يحاولون استغلال المواطن البسيط بشتى الطرق.

نحن مع المواطن، مع الحفاظ على عقاره وملكيته وإجازة مصالحه بالطرق القانونية الأصولية وبطبيعة الحال هذه الإجراءات بحاجة الى وقت لكي يتفهمها المواطن ليعلم بأنها له وليست عليه.

هل تجدون تعاونا وتفهما من المواطن (دافع الضريبة)، لاسيما وانها تشكل رافدا لا يستهان به من روافد خزينة الدولة؟

البعض مع الأسف مازال الى حد هذا الوقت لم يلتزم بالقوانين الضريبة بشكلها الصحيح والغاية المطلوبة من تطبيقها، تعليماتنا بهذا الخصوص ليست جديدة وانما كنا قد أكدناها اكثر من مرة، ومنذ تنفيذ هذه الإجراءات فان عمليات التزوير والتحريف بالمعاملات الخاصة بسند العقار انحسرت بشكل كبير وخلال فترة قصير جدا.

البعض من المواطنين يشكو من تأخر انجاز معاملته لديكم ويجد بأنها تهدر من وقته وجهده اكثر مما مقدر ما قولكم بهذا الخصوص؟

طلبنا من جميع دوائرنا الضريبية ضرورة اكمال معاملات المواطنين في اليوم ذاته وإرسالها بعد ذلك الى دائرة التسجيل العقاري بأسرع وقت ممكن وذلك لضمان حقوق المواطن، وحقوق خزينة الدولة.

هناك توجيهات من رئاسة الوزراء، بضرورة تحويل المؤسسات الضريبية الى مؤسسات تربوية، ولا مكان في دوائرنا لمن لا يلتزم بأخلاقيات الأمانة والإخلاص في العمل وخدمة المواطن.

ولدينا توجهات جادة وواضحة لقلع الفساد من جذوره في دوائر الهيئة العامة للضرائب، ولكننا في الوقت ذاته نقول بكل وضوح اننا لا نملك عصا سحرية للقضاء على الفساد الإداري والمالي بين ليلة وضحاها.

وأريد ان أقول بكل صراحة، عندما نفذنا تعليماتنا بشكل حاسم، ذهبنا الى احد الفروع التابعة لدائرة الضريبة شاهدناها خالية من المراجعين، والوسطاء والسبب ان المعقبين والوسطاء لم يرق لهم ذلك، وحاليا نحن نتلمس شدة القلق لدى البعض من الذين يشغلون مراكز ووظائف في الدوائر الضريبية من تهديدات قد تطول حياتهم حتى في حالة عدم استجابتهم لما يريده البعض من الوسطاء ومن تضررت مصالحهم من تعليماتنا الواضحة.

شكاوى

أزقة البتاويين والسعدون بحاجة الى أكساء

المواطن أبو اندي من سكنة البتاويين يقول في رسالته ان المنطقة أنجزت فيها اعمال تبديل شبكات الماء والمجاري التي تطلب العمل إجراء حفريات في كل شوارع وأزقة البتاويين والسعدون منذ عام وتركت هذه الأزقة على حالها دون تعديل او أكساء وبات من المتعذر سير المركبات في اغلبها.

مطار بغداد وهذه الشكوى

يشكو المسافرون في مطار بغداد الدولي من عدة سلبيات يجملونها في ان سعر سيارات الأجرة المخولة بالدخول الى المطار تغالي الى حدود قمعية في فرض الأسعار فلا يعقل ان يدفع المسافر مبلغ ٧٥ الف دينار مقابل نقله من بوابة المطار الى ساحة عباس بن فرناس، كذلك فأن أصحاب سيارات الكيا يفرضون سعر عشرة الاف دينار للشخص الواحد ولنفس المسافة، هذا في جانب النقل.

اما في جانب الخدمات فمن المعروف ان عربات الدفع التي تعود ملكيتها للمطار نفسه والتي يفترض بأنها تقدم للمواطن مجانا لنقل أمتعته داخل المطار يفرض منتسبو المطار على المستخدم دفع مبلغ الف دينار لكل مستخدم لذلك نطالب بالتدخل من اجل جعل الداخل والخارج من المطار يحظى بتسهيلات أسوة ببقية مطارات العالم ويحدونا الأمل انه بعد ان تم الإشراف على خدمات المطار من قبل ديوان مجلس الوزراء ان يتم الانتباه الى ذلك للحد من استغلال المواطن.

أسعار الطماطم الصاروخية

المواطنة أم كوثر من الكرادة الشرقية تشير في رسالتها الى ان أسعار الفواكه والخضروات تشهد ارتفاعا يكاد يكون يوميا لدى الباعة في منطقة ارخيتة وعموم الكرادة دون سبب مقنع مستغلين عدم المتابعة من قبل فرق الرقابة وأصبح البيع بالسعر الذي يحلو لهم، سيما المواد التي لاغنى لمطابخ البيوت عنها مثل الطماطم التي كانت تباع لما قبل خمسة ايا م او اقل بسعر الف دينار لكل خمسة كيلو غرامات وتباع اليوم بألف وربع الالف للكيلو غرام الواحد.

الى مؤسسة الشهداء مع التحية

جاء على لسان رئيس مؤسسة الشهداء بأن المؤسسة لا تلزم ذوي الشهداء بتقديم مقتبس حكم لضحاياهم وذلك لصعوبة الحصول عليه، او استحالة ذلك على البعض، وان المؤسسة تكتفي بشاهدين لترويج معاملة الشهيد، وقد تم تقديم معاملة بهذا الشأن لشقيقي الشهيد حاكم محمد حسين وهو أديب ومبدع عراقي في مجال كتابة القصة وبإمكان المؤسسة التأكد من ذلك بمراجعة اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين وكذلك فتح أي موقع من مواقع الانترنيت لمعرفة الشهيد ومساهماته في مجال تخصصه اي انه يمكن التعرف عليه بيسر وسهولة كونه من العراقيين الذين لم يهادنوا النظام البائد ودفع ثمن موقفه المناهض للاستبداد وحكم الطاغوت، وان هناك العديد من معاملات الشهداء التي روجت على شهادة شاهدين باستثناء معاملة الشهيد حاكم التي تقبع في رفوف المؤسسة منذ شهر أيلول من العام الماضي وحتى اليوم، فهل يكافأ من دفع حياته ثمنا للخلاص من سلطة الديكتاتورية بهكذا إهمال؟!

شقيق الشهيد

شرطة المرور ورسالة مواطن

بعث المواطن احمد رجب مسعود من بغداد برسالة يقول فيها: ان مديرية شرطة مرور بغداد تبذل الجهود الحثيثة في سبيل تنظيم السير والعمل على انسيابيته في جميع شوارع العاصمة بغداد وان الجهود التي تبذل اتت بنتائج ايجابية ولكنه يحمل هذه المديرية مسؤولية ترك العنان لاصحاب تالسيارات الخاصة والعامة التي تقطع شارع السعدون وتقاد بسرعات قصوى لا تتيح للمواطن الذي يريد عبور الشارع الفرصة للانتقال الى الجانب الاخر لذلك يطالب في رسالته بضرورة التفات مديرية المرور العامة الى العمل على تحديد السرعة التي تقاد بها المركبات في هذا الشارع الذي استرد عافيته مؤخرا وصار يقصده الكثير من المواطنين في اوقات الصباح والمساء بعد ان تم عودة العديد من الاطباء الى عيادتهم مما جعل الشارع يزدحم بالمواطنين ولكن افراد شرطة المرور الكمتواجدين في هذا الشارع لا يبالون بمن يقودون السيارات بالسرعة التي يمكن ان تتسبب في اذى المواطن لذلك يطالب في رسالته الانتباه الى ذلك وتطبيق القوانين اضافة الى تحديد اماكن عبور ونصب اشارات الحركة المرورية ليعود الشارع الى ما كان عليه من تنظيم.

ردود واجابات

الى / صحيفة المدى الغراء
م / إيضاح

نهديكم تحياتنا..

إشارة الى ما نشرته صحيفتكم الغراء بعددها ذي الرقم (١٥٤١) في ٢٠٠٩/٦/٢٣ تحت عنوان (قضية للمناقشة/ مع وزارة الصناعة والمعادن) نود بيان الآتي:

نود ان نبين بانه سبق وان أصدرت الدائرة الإدارية في مركز الوزارة العديد من الأوامر الوزارية الخاصة بنقل خدمات او تنسيب منتسبيها بين الشركات العامة التابعة لهذه الوزارة، وكذلك وزارات الدولة الأخرى مع درجاتهم الوظيفية وتخصيصاتهم المالية وكان الهدف الأساسي من إصدار هذه الأوامر هو لتحقيق الاستقرار الوظيفي والعائلي، وكذلك تمت إعادة قسم من الموظفين الى الشركات التي كانوا يعملون لديها اصلا لزوال الأسباب التي أجبرتهم على النقل منها في حينه وان إلحاق العديد من شركات هيئة التصنيع العسكري بتشكيلات الوزارة وإعادة إعداد كبيرة من المفصولين السياسيين أدى الى حصول تضخم كبير في ملاكاتها وعدم إمكانية الخطوط الإنتاجية استيعاب هذه الاعداد بسبب التلف والتدمير الذي طالها بعد ٢٠٠٣/٤/٩ إضافة الى انها تعاني مشاكل مالية كثيرة علما بان الوزارة متفهمة للمشكلة المعروضة وتعمل باتجاه تقليص أثارها والحد منها قدر الإمكان.

شاكرين لكم حسن اهتمامكم .. مع التقدير

وزارة الصناعة والمعادن

اشارة

أزمة سكن

كريم الحمداني

في طريقي الى مكان عملي شاهدت العوائل التي تقطن مخلفات معسكر الرشيد وهي في ازدياد مستمر، خاصة بعد ان أعلن عن تحويل أرض المعسكر الى مجمعات سكنية تضم المئات من الوحدات السكنية من قبل أمانة بغداد ويأمل هؤلاء بالحصول على شقة.

مازالت أزمة السكن تتفاقم يوما بعد آخر حيث أصبح البيت الواحد يضم خمس عوائل واكثر والسبب هو عزوف الدولة او القطاع الخاص عن الولوج في ميدان بناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة ومريحة والاعتماد على توزيع الأراضي السكنية التي يحتار صاحبها في تدبير بنائها ولذلك يتركها ويبحث عن الإيجار.

لقد مضت سنوات ست لم نلمس الا القليل من البناء سواء كان عموديا ام أفقياً لإيواء العوائل الفقيرة والمحتاجة للسكن تخلصا من دفع أجور باهضة يطالب بها مالكو الدور او الشقق من دون رحمة، فمن يشعر بالألم والعذاب لهذه العوائل التي تعمل ليلا ونهارا في سبيل تأمين متطلبات معيشتها اليومية.

ضاعفت أزمة السكن بعض الشيء عودة العوائل المهجرة خارج العراق والنازحة في الداخل الى مناطق سكناها والكثير منها لا تمتلك سكنا ما دعاها الى البحث عن دور للإيجار.

المطلوب وضع خطة متكاملة وتوفير كل مستلزمات تحقيقها من موارد مالية الى شركات عاملة عراقية اذا تعذر دخول الشركات العالمية المتخصصة وفسح المجال للقطاع الخاص العراقي وتشجيعه على الاستثمار في هذا المجال والكف عن توزيع قطع الأراضي للموظفين من قبل وزاراتهم وبناء مجمعات سكنية للمستحقين منهم حتى يتخلصوا من الإيجارات وجشع أصحابها.

كاريكاتير..... عبد الرزاق